تحليل آليات إنتقال أثر الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990–2014)

أ. د. صلاح مهدي البيرماني
الباحث: محمد نوري داود*
باحثان وأكاديميان من العراق

* كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة بغداد

مقدمة

يعدّ الإنفاق العام ولاسيّما الإستهلاكي منه من أهمّ أذرع السياسة المالية التي تعمل من خلالها على تحقيق التوازن الإقتصادي، إلّا أنَّ هذا الإنفاق قد يكون أحد الأسباب الرئيسة في تدهور التوازن الخارجي ممثلاً بوضع ميزان الحساب الجاري، ولقد حازت العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان الحساب الجاري على إهتمام العديد من الباحثين، وذلك من خلال دراسة أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الإستهلاكي والإستثماري على ميزان الحساب الجاري، وفي هذه الورقة ستتمّ دراسة أثر الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في وضع الحساب الجاري عبر ثلاث آليات أساسية وهي آلية الإنتقال في إطار الفكر الكينزي وآلية الإنتقال وفقاً للفكر النقودي وآلية الإنتقال وفقاً لفرضية العجز المزدوج. إذ إنَّ دراسة أثر الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في ميزان الحساب الجاري يعدّ أمراً في غاية الأهمية للوقوف على أسباب إختلال ميزان الحساب الجاري وإعطاء الحلول المناسبة لمعالجة هذا الإختلال، إذ إنَّ معظم الدول النامية تسعى إلى تصحيح الإختلال في ميزان مدفوعاتها دون النظر إلى الأسباب التي أدّت إلى هذا الإختلال.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناولها لموضوع الانفاق الاستهلاكي الحكومي وأثره في ميزان الحساب الجاري في العراق لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة لتوضيح درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومدى اعتماده على العالم الخارجي لتلبية أنفاقه الاستهلاكي من خلال توضيح أثر تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي في ميزان الحساب الجاري في العراق.

فرضية البحث:

ينتقل اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى وضع الحساب الجاري بطريقة غير مباشرة عبر عدة آليات أهمها الاستيعاب المحلي والفجوة النقدية والعجز المزدوج.

أولا: آلية الإنتقال في إطار الفكر الكينزي:

في إطار الفكر الكينزي يتم الربط بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وهيكل الحساب الجاري طبقاً للمعادلة الآتية

$$Y = C + I + G + X - M \quad (1)$$

إذ أن:

Y: يمثل العرض الكلي للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد.

C: يمثل الانفاق الاستهلاكي.

I: يمثل الانفاق الاستثماري.

G: يمثل الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

X: يمثل الصادرات من السلع والخدمات ومقبوضات عوائد عناصر الإنتاج.

M: يمثل الاستيرادات من السلع والخدمات ومدفوعات عوائد عناصر الإنتاج.

ووفقا لهذه المعادلة (1) ما يتم انتاجه داخل الاقتصاد يستوعب داخليا من خلال (c) و(I) و(G) وبذلك فانه يمكن التعبير عن الاستيعاب بالمعادلة الآتية:

$$A = C + I + G \quad (2)$$

اذ تشير (A) الى الاستيعاب الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي (الطلب الكلي الفاعل).

وبترتيب المعادلة والتعويض في (1) نحصل على:

$$Y - A = X - M \quad (3)$$

وبذلك فان الحساب الجاري سيكون في حالة عجز عندما يكون الاستيعاب المحلي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي ويكون في حالة فائض عندما يكون الاستيعاب المحلي اقل من الناتج المحلي الإجمالي، اذ ان (X) تكون اقل من (M) في الحالة الأولى بينما تكون(X) أكبر من(M) في الحالة الثانية[1].

وطبقاً لهذا الأسلوب فان فجوة الطلب الناشئة عن زيادة الطلب الكلي الفاعل (الذي يتكون من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والانفاق الاستثماري الحكومي والخاص)، تؤدي الى اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي بسبب زيادة الطلب الكلي الفاعل (A) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(Y)، وهذا الاختلال ينعكس بشكل فجوة بين الصادرات والاستيرادات مسبباً اختلال التوازن الخارجي للاقتصاد، ويمكن قياس هذه الفجوة (فجوة الطلب الكلي الفاعل) بهدف تحليل العلاقة بينها وبين كلا من الانفاق الاستهلاكي الحكومي ووضع ميزان الحساب الجاري، بوساطة فائض الطلب المحلي ففي حالة زيادة الانفاق الكلي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي بالأسعار الثابتة) فان ذلك سيؤدي الى ظهور فائض طلب داخلي (محلي)[2]، وان هذا الفائض غالبا ما تتم تلبيته عن طريق الاستيرادات لتلافي الضغوط التضخمية الناتجة في حال عدم تلبيته خارجيا.

(1) Robert Carbaugh, International Economics,12thed south westrn, Newyork,2009,p387.

في المدة (1990-1995) يتبين لنا من خلال الجدول(1) ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الأسعار الجارية قد ارتفع من (11357) مليون دينار عام 1990 الى (605840) مليون دينار عام 1995 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (121,5%) بينما ارتفع الطلب الكلي من (37656) مليون دينار عام 1990 الى (3056313,7) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (140,9%)، وقد كانت نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الطلب الكلي (30%)، بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من(29711,1) مليون دينار عام 1990 الى (19571,2) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب للناتجبلغ (-8,01%)، نتيجة الحصار الاقتصادي والدمار الذي أصاب المنشآت الاقتصادية العراقية من جراء حرب الخليج الثانية، وقد أدى هذا الفرق بين الانفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى ارتفاع فجوة الطلب من (7944,9) مليون دينار عام 1990 الى (3036742,5) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (228,4%)، وبلغت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي (52,08%) من هذه الفجوة، ان هذه الفجوة قد كانت أحد الأسباب التي أدت الى ارتفاع عجز الحساب الجاري من(-9672,4)مليون دينار عام 1990 الى (-17656180,2) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوري مركب بلغ (394%).

(2) كريم سالم كمّاش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظلال تحول إلى اقتصاد السوق، كلية الادارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، بغداد، 2010، ص140.

ان الانخفاض في موارد الدولة المالية الحقيقة خلال تلك المدة والناجم عن انخفاض الصادرات النفطية التي تعد المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية، قد ألجأ الحكومة الى تمويل انفاقها ولا سيما الاستهلاكي بوساطة التمويل التضخمي، مقابل ضعف الجهاز الإنتاجي وانخفاض استجابته للزيادة في الطلب الناتجة عن ذلك التمويل مما أدى الى توليد فجوة ساهمت في تفاقم عجز ميزان الحساب الجاري، فضلاً عن السبب الرئيس لهذا العجز المتمثل بانخفاض الصادرات النفطية.

جدول (1)

أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في وضع الحساب الجاري من خلال فجوة الطلب (مليون دينار)

السنوات	الانفاق الاستهلاكي الحكومي (1)	الطلب الكلي (2)	(3) = نسبة (1) الى (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (4)	فجوة الطلب المحلي (5) = (2)-(4)	معدل نمو الفجوة	نسبة مساهمة (1) من الفجوة	وضع الحساب الجاري	معدل التغير في وضع الحساب الجاري
1990	11357	37656	30.15	29711.1	7944.9	--	142.9	-9672.4	--
1991	15653	49145.6	31.85	10682.0	38463.6	384.12	40.69	-34071	252.24
1992	25876	77758.6	33.27	14163.5	63595.1	65.33	40.68	-148600.2	336.14
1993	50060	139998.8	35.75	18453.6	121545.2	91.12	41.18	-625381.4	320.84
1994	171742	653176.6	26.29	19164.9	634011.7	421.62	27.08	-4180624	568.49
1995	605840	3056313.7	19.82	19571.2	3036742.5	378.97	19.95	-17656180.2	322.33
1996	506102	2600862	19.45	21728.1	2579133.9	-15.06	19.62	-11753937	-33.42
1997	534095	6177236.6	8.64	26342.7	6150893.9	138.48	8.68	-14900788.7	26.77
1998	824705	8884513.6	9.28	35525.0	8848988.6	43.86	9.31	-19512900	30.95
1999	831592	10932665	7.60	41771.1	10890893.9	23.07	7.63	-28648821.6	46.81
2000	1151663	14209081.3	8.10	42358.6	14166722.7	30.07	8.12	-15766170	-44.96
2001	1490866	17144100.4	8.69	43335.1	17100765.3	20.71	8.71	-29726275.8	88.54
2002	1762693	20075670.2	8.78	40344.9	20035325.3	17.16	8.79	-30847212.5	3.77
2003	4614080	17248095.8	26.75	26990.4	17221105.4	-14.0	26.79	-1809192	-94.13
2004	27597167	36005526.3	76.64	41607.8	35963918.5	108.83	76.73	-3493883.8	93.11
2005	27066124	52458992	51.59	43438.8	52415553.2	45.74	51.63	2493715.2	-171.37
2006	34917607	67421947.8	51.78	47851.4	67374096.4	28.53	51.82	10473105.6	319.98
2007	32719836.2	71364900.3	45.84	48510.6	71316389.7	5.85	45.87	25820694.9	146.54
2008	52301181.1	98471060.7	53.11	51716.5	98419344.2	38.00	53.14	38910313.2	50.69
2009	45941062.5	109245193.9	42.05	54720.8	109190473.1	10.94	42.07	-1063800	-102.73
2010	54580860.4	128939843.7	42.33	58495.9	128881347.8	18.03	42.34	7620024	-816.30
2011	60925553.4	142647147.6	42.71	64159.0	142582988.6	10.63	42.72	31533018.4	313.81
2012	75788623.7	175317578.8	43.22	71680.8	175245898	22.90	43.24	36425286	15.51
2013	78746806.3			76922.0				27831249.6	-23.59
2014	76741672.6			75304.0				29436950.6	5.769

معدل النمو المركب %					متوسط الأهمية النسبية %	
المؤشرات / المدة	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الطلب الكلي	فجوة الطلب	وضع الحساب الجاري	الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الطلب الكلي	الانفاق الاستهلاكي الحكومي من فجوة الطلب
(1995-1990)	121.5	140.9	228.4	394	%30	%52.08
(2002-1996)	22.0	40.5	40.7	174	%10	10%
(2014-2003)	25.7	29.3	29.4	280	%48	%47.6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد متفرقة.
- معدلات النمو السنوية ومعدل النمو المركب ونسب المساهمة من إعداد الباحث.

اما في المدة (1996-2002) فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من (506102) مليون دينار عام 1996 الى (1762693) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (22%) وهو انخفاض كبير عن معدل النمو السنوي المركب للمدة السابقة الذي بلغ (121,5%) وقد جاء ذلك الانخفاض نتيجة لقيام الحكومة باتباع إجراءات تقشفية هدفت الى ضبط الانفاق العام ول اسيما الاستهلاكي منه، فضلاً عن تقليل الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي، وبذلك فقد انخفض معدل النمو السنوي المركب للطلب الكلي من (140,9%) خلال المدة السابقة الى (40,5%) في هذه المدة إذ بلغت قيمته (2600862) مليون دينار عام 1996 ليصل الى (20075670,2) مليون دينار عام 2002، وانخفضت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي في كل من الطلب الكلي وفجوة الطلب الى (10%)، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (21728,1) مليون دينار عام 1996 الى (40344,9) مليون دينار عام 2002 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (10,8%)، وكان ذلك نتيجة لرفع الحصار الاقتصادي جزئيا عن العراق والسماح باستئناف تصدير النفط من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، وبذلك فقد انخفض معدل النمو السنوي المركب لفجوة الطلب من (228,4%) خلال المدة (1990-1995) الى (40,7%) للمدة (1996-2002). وهذا أدى الى انخفاض معدل النمو السنوي المركب لعجز الحساب الجاري ليصل الى (174%) عن المدة السابقة التي كان معدل نمو عجز الحساب الجاري فيها (394%).

من ذلك نستنتج ان انخفاض معدل النمو السنوي المركب لفجوة الطلب

خلال المدة (1996-2002) لم يكن نتيجة زيادة الإنتاج السلعي غير النفطي للاقتصاد العراقي، وانما جاء نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم الدولية النفط مقابل الغذاء، وما أدت اليه تلك المذكرة من زيادة الصادرات النفطية من جهة وزيادة حجم الاستيرادات من جهة أخرى. فضلاً عن اتباع الحكومة العراقية آنذاك لإجراءات تقشفية من خلال ضغط الانفاق وتقليل الاعتماد على التمويل التضخمي وتفعيل مصادر جديدة لتمويل الموازنة كالضرائب والرسوم. اذ انه من المؤكد إذا ما استبعدنا الناتج النفطي من الناتج المحلي الإجمالي فان ذلك سيؤدي الى اتساع فجوة الطلب المحلي بنسب كبيرة. ويبين لنا الشكلان الآتيان العلاقة بين كل من (الطلب الكلي، الانفاق الاستهلاكي الحكومي، العرض الحقيقي، وضع الحساب الجاري) خلال المدتين (1990-1995) و(1990-2002) كل على حدة. إذ يتبين من الشكل (1) ان ارتفاع الطلب الكلي للمدة (1990-1995) مقابل ثبات العرض الحقيقي قد ساهم في خلق فجوة انعكست سلبا على وضع الحساب الجاري، وقد كان لتدهور سعر الصرف أثر كبير في زيادة حجم هذه الفجوة مقومه بالدينار العراقي. اما المدة (1996-2002) فقد استمرت الفجوة بالنمو بينما سجل الحساب الجاري تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، الا انه بقي في حالة العجز.

شكل(1)

العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الطلب الكلي ووضع الحساب الجاري للمدة (1990-1995)

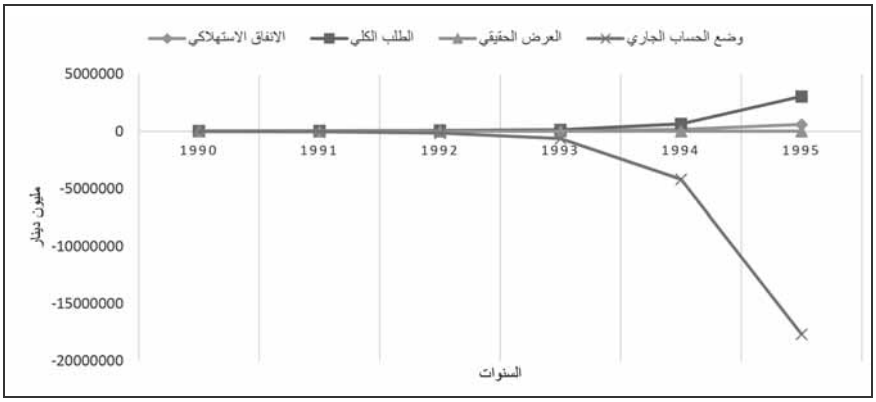

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على جدول(1)

شكل(2)

العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والطلب الكلي ووضع الحساب الجاري للمدة (1996-2002)

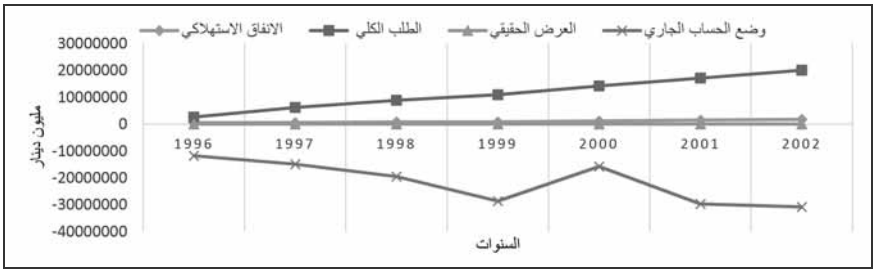

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على جدول (1)

من ذلك نستنتج ان التوجه الحكومي الذي كان نحو اشباع الحاجات الاساس لأبناء المجتمع، من خلال زيادة الانفاق الاستهلاكي دون ان يواجه تلك الزيادة استجابة كافية من الجهاز الإنتاجي قد أدى الى تفاقم فجوة الطلب المنعكسة سلبا على وضع الحساب الجاري.

اما المدة من (2003-2014) فقد شهدت التغير السياسي ورفع الحصار الاقتصادي اذ يتبين لنا من الجدول (1) ارتفاع الطلب الكلي للاقتصاد العراقي، وذلك نتيجة لارتفاع القوى الشرائية بسبب ارتفاع دخول افراد المجتمع، إذ تم تعديل سلم الرواتب للعاملين في أجهزة الدولة جميعاً وزيادة رواتب المتقاعدين والتحويلات الاجتماعية مما أدى الى ارتفاع الطلب الكلي لهذه الشرائح من افراد المجتمع، ونتيجة لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لهذا الطلب تمت تلبية معظمه عن طريق الاستيرادات، الا ان الزيادة الكبيرة التي حصلت في الصادرات النفطية حالت دون تسجيل الحساب الجاري لعجز في هذه المدة الا في السنوات (2003-2004-2009)، فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من (4614080) مليون دينار عام 2003 الى (76741672,6) مليون دينار عام 2014 بمعدل نمو مركب بلغ(25,7%) مؤديا الى نمو الطلب الكلي بمعدل نموه نفسه تقريبا إذ بلغ (29,3%) وكانت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الطلب الكلي (48%)، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (26990,4) مليون دينار 2003 الى (75304,0) مليون دينار عام 2014 مسجلا معدل نمو مركب بلغ (9,7%)، وهذا لا يتناسب مع معدل النمو الذي سجله الطلب الكلي مما ادى الى تفاقم فجوة الطلب. اذ يتبين لنا من خلال الشكل(27) ان فائض الطلب قد استمر

في الارتفاع وباتجاه مشابه لاتجاه الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي، بينما بقي العرض الحقيقي يسير في خط مستقيم دون ان يستجيب للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي اما بالنسبة لوضع ميزان الحساب الجاري فقد كان مرتبطا بحجم وأسعار الصادرات النفطية.

شكل (3)

العلاقة بين النفاق الإستهلاكي والطلب الكلي ووضع الحساب الجاري للمدة (2003-2014)

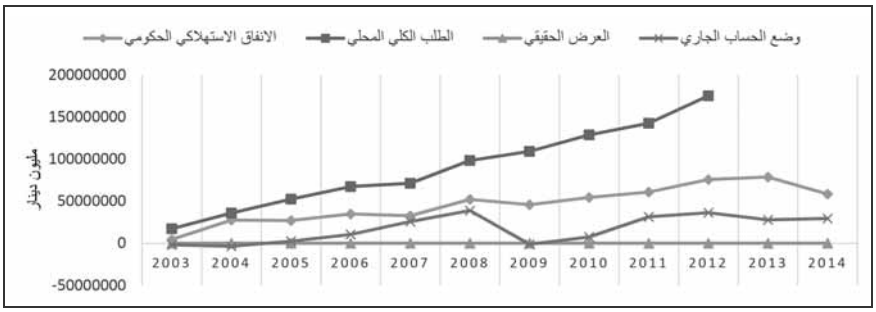

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول (1)

من ذلك نستنتج ان عجز الحساب الجاري وفقا لهذا الأسلوب يكون نتيجة لعدم التوازن (الاختلال) بين الاستيعاب المحلي الذي يمثل الانفاق الاستهلاكي الحكومي أحد اهم مكوناته وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لذلك فان حالة التوازن تتطلب ضغط الطلب المحلي الى حدود الناتج المحلي الإجمالي، اي ان إزالة العجز من ميزان الحساب الجاري تتطلب سياسة اقتصادية تقييدية وتقشفية تقلل من الطلب ولاسيما الطب على الواردات[3].

ثانياً: آلية الإنتقال وفقاً للفكر النقودي

وفقا للفكر النقدي العلاقة بين عرض النقود والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هو المحدد الاساس للتوازن في الاقتصاد سواء على المستوى المحلي أم الخارجي، ونتيجة العلاقة الوثيقة بين الانفاق الحكومي(ولاسيّما الاستهلاكي منه) وعرض النقد في العراق فبإمكاننا استعمال هذا الأسلوب لتفسير آلية انتقال اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى هيكل الحساب الجاري وبالتالي على الوضع الإجمالي لهذا الحساب، اذ ان اختلال التوازن الخارجي وفقا لهذا الأسلوب يحدث نتيجة اختلال السوق النقدية، فزيادة عرض النقود على للطلب عليه داخليا، يدفع الافراد الى التخلص من النقود

(3) عبد الفتاح المعموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي: الأسس النظرية والحالات التطبيقية: إشارة للتجربة التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع خريف،1997، ص12.

الفائضة عن حاجتهم من خلال انفاقها على الاستيرادات من السلع والخدمات في حال عدم إمكانية انتاجها محليا، وبالتالي فان هناك علاقة مباشرة بين السياسية النقدية والتوازن الخارجي[4]. طبقا لهذا الأسلوب فان استقرار السوق النقدية وتوازنها يتحقق عندما التغيرات التي تحدث في عرض النقود تتناسب مع التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي ان نمو عرض النقود بنسب أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي الى توليد فائض في عرض النقود يؤثر في وضع التوازن الخارجي، ويمكن استخراج الفجوة النقدية وفقا للمعادلة الآتية[5]

(4) نفس المصدر،ص16.

$$\int_t = \Delta M - \frac{\Delta y}{y} M_t \qquad (4)$$

إذ ان:

$\int_t$ = تمثل الفجوة النقدية في السنة t.

M = تمثل عرض النقد، وظالتغير، بينما تمثل t الى السنة المراد قياس الفجوة فيها.

$\Delta y/y$ = تمثل معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(5) مظهر محمد صالح،الفجوة النقدية: الوضع الراهن وحسابات المستقبل، مجلة المجمع العلمي، الجزء الأول، المجلد 47، 2000، ص210

من خلال الجدول (2) يتبين لنا أنَّ المدة (1990-1995) إرتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من(11357) مليون دينار عام 1990 الى (605840) مليون دينار عام 1995 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (121,5%)، وبسبب الحصار الاقتصادي وإنخفاض الموارد الحقيقية للدولة، فان تمويل هذا الانفاق قد تمَّ أكثره عن طريق التمويل التضخمي، المتمثل بزيادة حجم الائتمان المقدم للحكومة من البنك المركزي والبنوك التجاري، فأدى ذلك الى تحقيق قيمة التغير في عرض النقد لمعدل نمو سنوي مركب (166,1%)، بينما بلغ معدل النمو المركب للتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (48.1-%)، مما ادى الى إتساع الفجوة النقدية لترتفع من (53258) مليون دينار عام (1991) الى (451526) مليون دينار عام (1995) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (197,4%)، ووفقاً للمفهوم النقودي فإنّ زيادة عرض النقود سوف تؤدي الى زيادة رغبة الأراد في التخلص من النقود الفائضة لديهم عن طريق زيادة إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية، وبسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة لهذه الزيادة الإنفاقية فإنَّ ذلك سيقود الى التضخم، او تلبية هذه الزيادة عن طريق

شكل(2)
أثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في وضع الحساب الجاري من خلال الفجوة النقدية (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الإستهلاكي الحكومي (1)	عرض النقد M (2)	ΔM (3)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (4) (Y)	Δy (5)	Δy/y (6)	الفجوة النقدية (7)	وضع الحساب الجاري (8)
1990	11357	15359.3	3491	29711.1	10884.0	0.366328	-2.136	-9672.4
1991	15653	24670.0	9310.7	10682.0	-19029.1	-1.78142	53.258	-34071.0
1992	25876	43909.0	19239	14163.5	3481.5	0.245808	8.446	-148600.0
1993	50060	86430.0	42521	18453.6	4290.1	0.23248	22.428	-625381.0
1994	171742	238901.0	152471	19164.9	711.3	0.037115	143.604	-4180624.0
1995	605840	705064.0	466163	19571.2	406.3	0.02076	451.526	-17656180.2
1996	506102	960503	255439	21728.1	2156.9	0.099268	160.092	-11753937
1997	534095	1038097	77594	26342.7	4614.6	0.175176	-104.256	-14900788.7
1998	824705	1351876	313779	35525.0	9182.3	0.258474	-35.646	-19512900.0
1999	831592	1483836	131960	41771.1	6246.1	0.149532	-89.921	-28648821.6
2000	1151663	1728006	244170	42358.6	587.5	0.01387	220.203	-15766170.0
2001	1490866	2159089	431083	43335.1	976.5	0.022534	382.430	-29726275.8
2002	1762693	3013601	854512	40344.9	-2990.2	-0.07412	1.077.880	-30847212.5
2003	4614080	5773601	2760000	26990.4	-13354.5	-0.49479	5.616.720	-1809192
2004	27597167	10148626	4375025	41607.8	14617.4	0.351314	809.671	-3493884
2005	27066124	11399125	1250499	43438.8	1831	0.042151	770.014	2493715
2006	34917607	15460060	4060935	47851.4	4412.6	0.092215	2.635.286	10473106
2007	32719836.2	21721167	6261107	48510.6	659.2	0.013589	5.965.938	25820695
2008	52301181.1	28189934	6468767	51716.5	3205.9	0.06199	4.721.273	38910313
2009	45941062.5	37300030	9110096	54720.8	3004.3	0.054902	7.062.250	-1063800
2010	54580860.4	51743489	14443459	58495.9	3775.1	0.064536	11.104.141	7620024
2011	60925553.4	62473929	10730440	64159.0	5663.1	0.088267	5.216.054	31533018
2012	75788623.7	63735871	1261942	71680.8	7521.8	0.104935	-5.426.182	36425286
2013	78746806.3	73830964	10095093	76922.0	5241.2	0.068137	5.064.473	27831250
2014	76741672.6	72692000	-1138964	75304.0	-1618	-0.02149	423.187	29436951

النمو السنوي المركب (%)					
المؤشرات / المدة	الإنفاق الإستهلاكي الحكومي	قيمة التغير في GDP ثابت	قيمة الغير في عرض النقود	الفجوة النقدية	وضع الحساب الجاري
(1995-1990)	121.5	-48.1	166.1	197.4	349.0
(2002-1996)	22.0	-14.6*	22.2	22.3	17.4
(2014-2003)	29.1	-17.4	13.8	13.8*	31.5*

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد متفرقة.
- الأعمدة(3)، (5)، (6)، (7)، فضلاً عن معدل النمو المركب أُستخرجت من الباحثين، مع العلم ان عرض النقد لعام 1989 هو 11868.2، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو 18826.2.

الإستيرادات وبالتالي حدوث عجز او إنخفاض الفائض في ميزان الحساب الجاري. لقد أدى الحصار الاقتصادي من جهة والاعتماد على التمويل التضخمي من جهة الى تدهور كبير في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، مما ادى الى ارتفاع قيمة عجز الحساب الجاري مقومة بالدينار العراقي، إذ ارتفعت من (9672.4-) مليون دينار عام (1990) الى (17656180.2-) ميلون دينار عام (1995) وبمعدل نمو سنوي مركب (349%). أي ان الزيادة في التدفقات النقدية التي كانت موجهة لتمويل الانفاق الحكومي قد أدت الى نمو عرض النقود بمعدلات أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما أدى الى زيادة تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وبالتالي زيادة قيمة عجز الحساب الجاري مقومة بالدينار العراق.

اما في المدة (1996-2002) ارتفعت الفجوة النقدية من (160، 092) مليون دينار عام 1996 الى (1، 077، 880) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (22,3%) وهو معدل نمو مقارب لمعدل النمو السنوي المركب للإنفاق الاستهلاكي الحكومي الذي بلغ (22%) ليؤكد لنا ان هذه الفجوة ناتجة عن التمويل التضخمي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، إذ انعكست هذه الفجوة النقدية بصورة عجز في الحساب الجاري، اذ ارتفع العجز من(11753937-) مليون دينار عام 1996 الى (30847212,5-) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (17%).

لقد كان إنخفاض الفجوة النقدية وبالتالي عجز الحساب الجاري نتيجة لعدة أسباب أهمها توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) التي ساعدت على سد قسم كبير من السلع الاستهلاكية وإتّباع الحكومة لسياسات تهدف الى ترشيد الانفاق وتقليل الإعتماد على التمويل التضخمي[1] ويبين لنا الشكل (4) العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعرض النقد ووضع الحساب الجاري للمدة (1990-2002).

من خلال ملاحظة الشكل نجد ان السياسة النقدية قد كانت مسايرة في إتجاهها للسياسة المالية من خلال زيادة عرض النقد لتمويل الإنفاق الحكومي مما ساهم في زيادة عجز الحساب الجاري، الا اننا لا يمكن ان نغفل عن حقيقة مهمّة، وهي ان السبب الرئيس للعجز في ميزان الحساب

شكل(4)

العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وكل من عرض النقد ووضع الحساب الجاري(1990-2002)

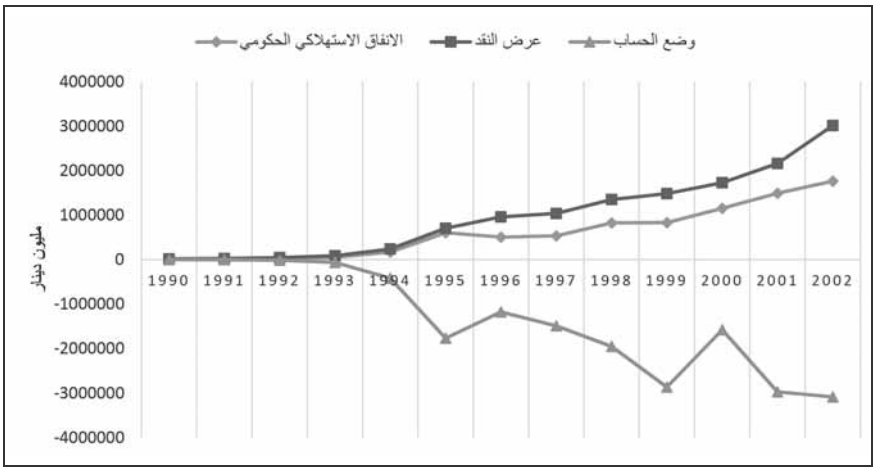

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول(2)

الجاري هو العقوبات الاقتصادية التي أدت الى انخفاض الإيرادات النفطية التي تعدّ المصدر الرئيس للإيرادات العامة، مما أُضْطُرَّ الحكومة العراقية آنذاك اللجوء الى مصادر تمويل غير حقيقية زادت من قيمة العجز في ميزان الحساب الجاري. أي ان اختلال التوازن الخارجي ليس ظاهرة نقدية فحسب، وانما ظاهرة حقيقية ونقدية في آنٍ واحد، أما الحقيقة فناتجة عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، وأما النقدية فهي ناجمة عن تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية وعدم إمتلاكها لدور فاعل في تحقيق التوازن الخارجي.

اما المدة من (2003-2014) فقد إستمرت العلاقة الطردية بين الانفاق الحكومي وعرض النقود بالرغم من اكتساب البنك المركزي الاستقلالية وفقاً لقانون 54 لسنة 2004، وذلك لكون الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات النفطية التي يشكّل فيها صافي الموجودات الأجنبية عماد الأساس النقدي، إذ تعتمد الحكومة في تمويل إنفاقها على السيولة الأجنبية المتحصلة من الإيرادات النفطية، فعندما تبيع وزارة المالية العملة الأجنبية الى البنك المركزي مقابل الدينار العراقي يزاد صافي العلمة الأجنبية على جانب الموجودات في ميزانية البنك المركزي، ويقابل تلك الزيادة تقدير الحساب

الجاري للحكومة بالدينار العراقي في جانب المطلوبات من ميزانية البنك المركزي، وعندما تنفق الحكومة تلك المبالغ يزداد الإصدار النقدي الجديد من جانب المطلوبات وهكذا يزداد الأساس النقدي بمقدار متطلبات تمويل الانفاق الحكومي، إلّا أنَّ الانفاق الحكومي الذي مُوِّلَ عن طريق الإيرادات النفطية سوف يؤدي الى توليد طلب في القطاع الخاص على العملة الأجنبية ويلبي البنك المركزي ذلك الطلب، وهذه العملية تخفض من رصيد العملة الأجنبية للبنك المركزي فينخفض الأساس النقدي بمقدار تلك المبيعات[6]، ان سيطرة السياسة المالية في تحديد اتجاهات عرض النقد نتيجة زيادة الانفاق الحكومي تدعى الهيمنة ـ المالية النفطية، وهي هيمنة مزدوجة من خصائص الاقتصاد النفطي لا تتعلق بالقوانين الحاكمة لعمل وزارة المالية او البنك المركزي، بتعبير آخر لا يمكن التأثير فيها بتشريعات ولوائح تنظيمية بل فقط عبر التغيير الجذري لبنية الاقتصاد[7].

(6) احمد ابريهي العلي،الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي، تقديم: عبد الكريم العيساوي، بغداد، 2009، ص27–28

(7) عبد الرحمن عبيد جمعة وحالوب كاظم معلة، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها واسبابها واثارها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد9، 2012، ص27.

يتبين من الجدول(2) ان ارتفاع الانفاق الاستهلاكي من (4614080) مليون دينار عام 2003 الى (76741672,6) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو مركب (29,1%)، وقد ساهم ذلك في ارتفاع عرض النقد من (5773601) مليون دينار عام 2003 الى (72692000) مليون دينار عام 2014، مما أدى الى تحقيق قيمة التغير في عرض النقود لمعدل نمو سنوي مركب بلغ (13,8%) بسبب زيادة الإصدار النقدي استجابة لزيادة الانفاق، بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سنوي مركب بلغ (-17,4%). وقد ساهمت أسباب عديدة فضلاً عن السبب السابق في ظهور الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعرض النقد ومن هذه الأسباب[8]:

(8) محمد محسن خنجر،مصدر سابق، بغداد، 2010، ص130

أ ـ تخلف البنية التحتية للصناعة النفطية وإتساع ظاهرة تهريب النفط الى الدول المجاورة.

ب ـ تعرض أنابيب نقل النفط الى التخريب المستمر بسبب تدهور الوضع الأمني.

ج ـ إرتفاع تكاليف الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة' الداخلة في العملية الإنتاجية، كل ذلك مقابل تدني مستوى الإنتاجية وجمود وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.

د ـ التوسع في الإصدار النقدي، والتوسع في الأنفاق الحكومي ولا سيّما

الاستهلاكي منه، نتيجة زيادة رواتب موظفي الدولة وكذلك زيادة أعداد الموظفين.

وبالرغم من تحقيق الفجوة النقدية لمعدلات نمو موجبة نجد ان وضع الحساب الجاري قد كان في حالة فائض باستثناء السنوات 2003 و2004 و2009، وان هذا الفائض يعود الى الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات النفطية. ويتبين لنا من الشكل (5) مدى الترابط بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعرض النقود إذ يسيران باتجاهين متطابقين تقريبا. كما نلاحظ وجود علاقة بين وضع الحساب الجاري والانفاق الاستهلاكي الحكومي، ففي عام 2008 على سبيل المثال زاد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي عندما حقق الحساب الجاري فائضاً نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، بينما إنخفض الإنفاق الإستهلاكي الحكومي بمقدار أقل من الإنخفاض الذي حصل في وضع الحساب الجاري نتيجة الازمة المالية العالمية عام 2009.

شكل (5)

العلاقة بين الإنفاق الإستهلاكي الحكومي وكل من عرض النقد ووضع الحساب الجاري(2003-2014)

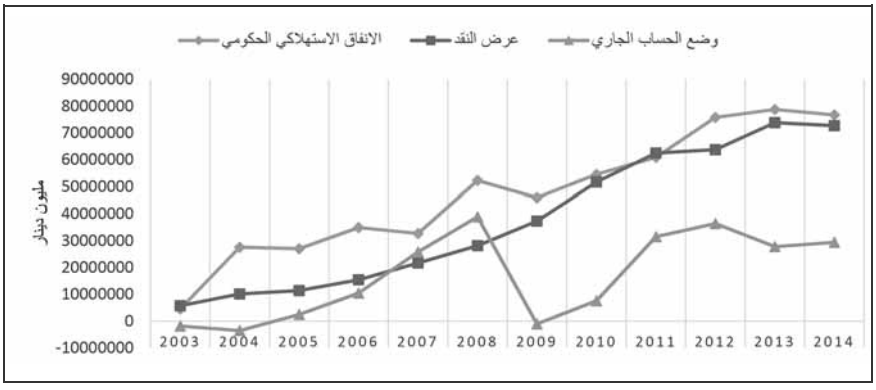

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول(2)

ثالثاً: آلية الإنتقال وفقاً لفرضية العجز المزدوج

لقد ظهر مفهوم العجز المزدوج في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، للتعبير عن حالة الانتقال بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الامريكية[9]، ووفقاً لهذه الفرضية فإنَّ الصدمات في الميزانية العمومية تحرك الحساب الجاري بنفس الاتجاه. ولكون الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يمثل الجانب الأكبر من الانفاق الحكومي، إذ وصلت نسبة

(9) خالد محمد السواعي وآخرون، مصدر سابق، ص97.

مساهمته الى النفقات العامة بحدود 80% لمعظم السنوات، ونتيجة لما يمتاز به هذا الانفاق من مرونة منخفضة تجاه انخفاض الإيرادات العامة فإنه يمثل السبب الرئيس لعجز الموازنة العامة في الظروف التي تؤدي الى إنخفاض الإيرادات العامة للدولة.

يتبين لنا من الجدول (3) ان الانفاق الإستهلاكي بالأسعار الجارية قد ارتفع

جدول (3)

العلاقة بين الإنفاق الإستهلاكي الحكومي وعجزي الموازنة والحساب الجاري للمدة (1990-2014) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الإستهلاكي الحكومي	معدل نمو سنوي مركب	عجز الموازنة	معدل نمو سنوي مركب	وضع الحساب الجاري	معدل نمو سنوي مركب
1990	11357	121.5	-5688	152.4	-9672.4	494
1991	15653		-13269		-34071	
1992	25876		-27836		-148600.2	
1993	50060		-59957		-625381.4	
1994	171742		-173783		-4180624	
1995	605840		-583797		-17656180.2	
1996	506102	22.0	-364528	7.0	-11753937	174
1997	534095		-195265		-14900788.7	
1998	824705		-40071		-19512900	
1999	831592		-314487		-28648821.6	
2000	1151663		-365666		-15766170	
2001	1490866		-780481		-29726275.8	
2002	1762693		-547160		-30847212.5	
2003	4614080	29.1	11083566	3.1	-1809192	280
2004	27597167		1467423		-3493883.8	
2005	27066124		9604599		2493715.2	
2006	34917607		10248866		10473105.6	
2007	32719836.2		15656502		25820694.9	
2008	52301181.1		13363844		38910313.2	
2009	45941062.5		-346194		-1063800	
2010	54580860.4		44021		7620024	
2011	60925553.4		25231423		31533018.4	
2012	75788623.7		14677648		36425286	
2013	78746806.3		-5647480		27831249.6	
2014	76741672.6		-6638275.1		29436950.6	

المصدر: - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد متفرقة.

من (11357) مليون دينار عام 1990 الى (605840) مليون دينار عام 1995، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (121,5%)، وقد ساهم ذلك في زيادة عجز الموازنة العامة من (5688-) مليون دينار عام 1990 الى (583797-) مليون دينار عام 1995، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (152,4%)، ان تقارب معدلات النمو السنوي المركب للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة العامة يؤكد لنا ان الإنفاق الاستهلاكي الحكومي هو السبب الأساس لنمو العجز خلال تلك المدة. وقد ارتفع عجز الحساب الجاري خلال المدة (1990-1995) من (9672,4-) الى (17656180. 2-) بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (494%)، وقد كان لتدهور سعر الصرف الدور الكبير في رفع قيمة العجز مقوّم بالدينار العراقي، إذ حقق سعر الصرف معدل نمو سنوي مركب بلغ (245,6%)[10].

(10) أُستخرج من الباحثين، بالإستعانة ببيانات البنك المركزي العراقي، عدد خاص، 2003.

اما المدة (1996-2002) فيتبين لنا من الجدول (3) ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي قد ارتفع من (506102) مليون دينار عام 1996 الى (1762693) مليون دينار عام 2002، و ارتفع عجز الموازنة من (364528-) مليون دينار عام 1996 الى (547160-) مليون دينار عام 2002، ليرتفع عجز الحساب الجاري من (11753937-) مليون دينار عام 1996 الى (30847212,5-) مليون دينار عام 2002، على الرغم من ذلك فقد إنخفضت معدلات النمو السنوي المركب لكل من الإنفاق الإستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة

شكل (6)

العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري للمدة (1990-2002)

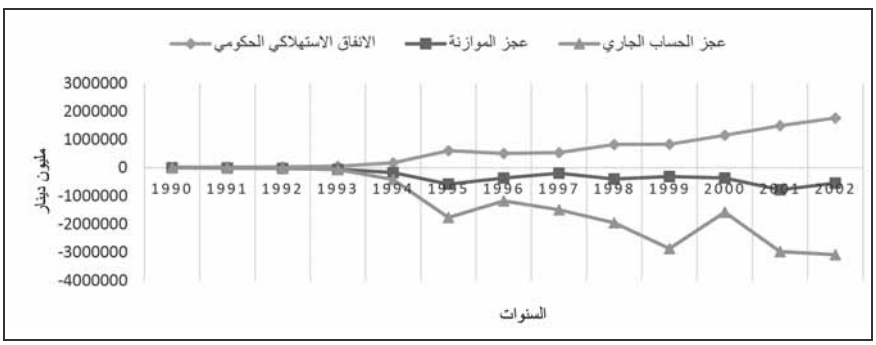

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول(3)

وعجز الحساب الجاري عن المدة السابقة وسجلت (22%) و(7%) و(174%) على التوالي، وجاء ذلك كنتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء، مما ساهم في إشباع قسم كبير من السلع الاستهلاكية، فضلاً عن اتجاه الحكومة العراقية نحو تطبيق سياسة مالية هادفة، من خلال تقليل الاعتماد على التمويل التضخمي وإيجاد مصادر بديلة لتمويل الإنفاق الحكومي[11].

(11) ايمان عبد خضير وحسين علي بخيت،العلاقة بين الضغوط التضخمية واسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة1990–1998، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد24، 2000، ص39.

يتبين من الشكل (6) كل من الموازنة العامة والحساب الجاري قد كان في حالة عجز طوال المدة (1990–2002).

اما المدة (2003–2014) فقد إرتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من (4614080) مليون دينار عام 2003 الى (76741672,6) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو مركب (29,1%)، بينما حققت كل من الموازنة لعامة والحساب الجاري فوائض بمعدل نمو سنوي مركب (3,1%) و(280%).

ونلاحظ من الشكلين (6) و(7) مدى الارتباط بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، اذ ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي الذي يعد السبب الاساس في حدوث عجز الموازنة كونه لا ينخفض بوتيرة الانخفاض نفسه

شكل(7)

العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري للمدة (2003–2014)

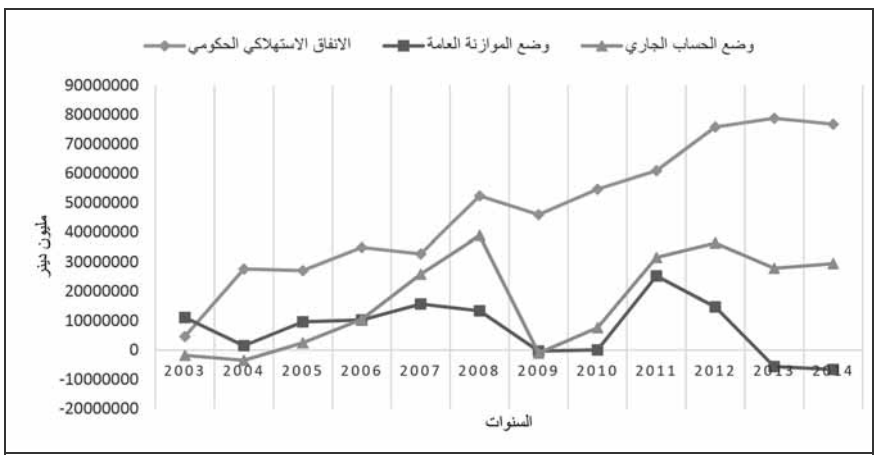

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول(3)

في الصادرات النفطية كما حدث عام 2009 و2013 و2014 ولان هذا الانفاق يتمِّ تلبية قسم كبير منه عن طريق الاستيرادات، بالتالي فإنَّه سيؤدي الى عجز في الموازنة العامة من ناحية وتدهور وضع الحساب الجاري من ناحية أخرى.

الخاتـمـة

اولاً : الإستنتاجات

1 ـ ان الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي قد أدت الى زيادة كل من الاستيعاب المحلي وعرض النقد وعجز الموازنة وقد انعكس اثر هذه الزيادة في وضع ميزان الحساب الجاري بصورة غير مباشرة عبر الآليات الثلاث.

2 ـ ان التوجه الحكومي نحو اشباع الحاجات الاساسية للمجتمع عن طريق زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون ان يواجه تلك الزيادة استجابة كافية من الجهاز الإنتاجي قد أدى الى تفاقم فجوة الطلب المنعكسة سلبا على هيكل الحساب الجاري، اذ شكل الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الطلب الكلي (30%) (10%) (48%) للمدد (1990-1995) و(1995-2002) و(2003-2014) على التوالي.

3 ـ ان مسايرة السياسة النقدية للسياسة المالية نتيجة هيمنة السياسة المالية عليها قد أدت الى زيادة التدفقات النقدية لمواجهة الزيادة في الانفاق الحكومي ولا سيما الاستهلاكي منه، مقابل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للزيادة الحاصلة في عرض النقد، مما أدى الى تفاقم الفجوة النقدية التي تنعكس بصورة سلبية الى وضع الحساب الجاري إذ حققت هذه الفجوة معدلات نمو سنوي مركب بلغت (197,4%) و(22%) و(13%) للمدد (1990-1995) و(1995-2002) و(2003-2014) على التوالي، مما ساهم في زيادة عجز الحساب الجاري.

4 ـ لقد ادت طبيعة الموازنة العامة في العراق والمتمثلة بترجيح كفة الانفاق الاستهلاكي من الانفاق العام الى توليد نمو كبير في الطلب الكلي تجاوز بشكل كبير قدرة المعروض السلعي المحلي، وهذا ادى الى زيادة الاعتماد على السوق الخارجية لتوفير تلك الزيادة في الطلب

الكلي، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العراقي سوقاً يساهم في توليد قيمة مضافة للاقتصاد الخارجي على حساب النشاط الاقتصادي الداخلي ولاسيّما النشاط الاقتصادي غير النفطي، اذ أدى إغراق البلاد بالسلع المستوردة ولاسيّما الاستهلاكية الى توقف الكثير من القطاعات المنتجة لهذه السلع.

ثانياً : التوصيات

1 ـ إعطاء أهمية أكبر للإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي ولاسيّما في الأمد القصير والمتوسط، وذلك لكون الانفاق الاستثماري هو الأساس في تطور الاقتصاد والوسيلة الأساس لتنويع وزيادة الدخل والاستهلاك في الأمد الطويل.

2 ـ توفير الحماية الدعم للقطاعات الإنتاجية في العراق من اجل تقليل الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب المحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية في مجمل الاقتصاد الوطني.

3 ـ إنشاء صناديق الثروة السيادية في سبيل الإستفادة من الفائض الإقتصادي المتحقق في بعض السنوات، وذلك من خلال حفظ وإستثمار ذلك الفائض وعدم توجيهه نحو زيادة الانفاق الاستهلاكي، وهذا يساعد في التقليل من الآثار السلبية الناجمة من الاعتماد في الإيرادات الرعية.

4 ـ إجراء تعديل شامل لهيكل الموازنة العامة من خلال ضغط الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الإنفاق الإستثمار(التنموي) وتنويع مصادر الإيرادات العامة.

5 ـ إنهاء سياسة الأبواب المفتوحة وفرض الرسوم الكمركية ولا سيما على السلع الإستهلاكية بهدف تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية ولا سيما الزراعية والصناعية.

6 ـ التعاون والتنسيق بين واضعي السياسة المالية والنقدية من خلال وضع سياسات تساعد على تحفيز القطعات الإنتاجية وإنتاج سلع محلية بديلة عن الاستيرادات ولا سيما الإستهلاكية.